خبراء سياحيون عرب ودوليون يؤكدون أهمية دعم مبادرة منظمة السياحة لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في اليمن

صنعاء / سبأ:

أجمع خبراء عرب ودوليون في مجال السياحة على أهمية المنتج السياحي اليمني على الخارطة السياحية الدولية، وأهمية دعم مبادرة تحقيق التنمية السياحية المستدامة المقدمة من قبل منظمة السياحة العالمية والهادفة إلى تحقيق تنمية سياحية مستدامة في اليمن والتخفيف من الفقر وخلق فرص عمل.

الخبراء في مجال السياحة خلال زيارتهم لصنعاء القديمة

وطالب الخبراء في مجال السياحة المشاركون في أعمال الاجتماع لـ34 للجنة المنظمة العربية للسياحة للشرق الأوسط الذي أختتم أعماله أمس الأول القطاع الخاص بدعم هذه المبادرة وما تضمنته من مشاريع ..مشيرين إلى ما يتمتع به المنتج السياحي بصورة عامة من عناصر جذب تجعله مثيرا لاهتمام وأنظار الكثير من الزوار الأوربيين والعرب من خلال ما تتميز به اليمن من مناظر طبيعية ومعالم سياحية ومواقع أثرية منتشرة في ربوعها.

وأوضح الخبراء في تصاريح متفرقة لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن اليمن سوف تستعيد عافيتها ومزاولتها النشاط السياحي خلال الأعوام القادمة وما الظروف المخيمة عليها اليوم نتيجة الأوضاع الأمنية وظاهرة الإرهاب إلا وقفة عابرة يجب إعادة النظر فيها والنظر إلى الأمام كون الإرهاب ظاهرة دولية أصبح يعاني منها العالم اجمع وليس اليمن فقط .

وأكد المشاركون أن المعركة اليوم معركة إرادة ويجب تضافر الجهود للوقوف أمام التحديات التي تواجه السياحة باليمن وتوجيه رسالة للعالم مفادها أن اليمن بلد السياحة والأمن والإيمان والآثار وليس الوحيد الذي تأثر بظاهرة الإرهاب فأغلب البلدان العربية والأجنبية تأثرت بهذه الظاهرة العالمية التي تدمر الاقتصاد الوطني والسياحة البينية والداخلية .

واتفق الخبراء الدوليون على أهمية الرعاية الكاملة للمبادرة اليمنية (ستيب) الخاصة بالسياحة المستدامة باليمن والتخفيف من حدة الفقر وإيجاد فرص عمل والتي قدمتها اليمن إلى المنظمة، كون السياحة في اليمن قطاعاً يمثل أحد أهم الركائز الاقتصادية إذ تسهم السياحة في دعم ميزان المدفوعات وتعمل على دعم التنمية المستدامة والحفاظ على التراث الوطني، ومد جسر الحوار بين مختلف الشعوب والحضارات لتسهم السياحة بدورها في إبراز الصورة الحضارية لليمن.

وأشاد الخبراء وأعضاء ورؤساء الوفود المشاركة بما تضمنته المبادرة من مفردات ورؤى مستقبلية كانت اليمن البلد الوحيد الذي تقدم بها إلى المنظمة العالمية والمنظمة العربية للسياحة لرعايتها وإيجاد جهات مانحة لتنفيذ تلك المشاريع الخاصة بالتنمية السياحية المستدامة باليمن .

وتتمتع اليمن بالعديد من الأصول التاريخية والثقافية والطبيعية يمكن أن تعتمد عليها التنمية السياحية لولا البنية التحتية المحدودة لخدمة الزائرين والصورة الذهنية الضعيفة أو السيئة والتي تضم المعالم البارزة ومن أهمها ثلاث مدن ضمن التراث العالمي لليونسكو وتراث

معماري شعبي واسع الانتشار وتقاليد ثقافية لافتة وطبيعة جبلية مميزة تتيح فرص التجوال وارتياد الصحراء والمناطق الساحلية البكر، بالإضافة إلى مناطق تتميز بالتنوع البيولوجي الفريد وجزيرة سقطرى الخلابة .

وتتضمن مبادرة المنظمة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في اليمن لمحة عن المشاريع الرائدة في اليمن للسياحة المستدامة والمقرر تنفيذها خلال الفترة القادمة بغية القضاء على الفقر وإيجاد فرص عمل للشباب. السياسة والسياق الاستراتيجي

وبينت المبادرة أن وزارة السياحة تعكف منذ فترة على إعداد إستراتيجية وطنية للسياحة للفترة الزمنية (2010 - 2025م) وهي تتطلب تناول أولويات مختلفة متعددة تشمل تقوية البنية المؤسسية والتنمية المستدامة للمنتج السياحي وتشجيع الاستثمارات وتحسين جودة الخدمات وتنمية الموارد البشرية وزيادة الوعي السياحي والأمن السياحي والتسويق والترويج.

التحديات والفرص

وتضمنت المبادرة اقتراحات لبعض المشاريع للسياحة المستدامة البالغة 11 مشروعاً منتشرة في مختلف المناطق والمواقع السياحية والأثرية بكلفة تتجاوز مليون ونصف مليون دولار برعاية ودعم من المنظمة العالمية للسياحة مع بعض الجهات المانحة وذلك للمساهمة في التخفيف من الفقر .

وتتوزع المشروعات إلى مجموعتين تضم الأولى مشروعات عامة و الثانية مشروعات خاصة بمواقع معينة منها مشروع تنفيذ النموذج التنظيمي لإدارة المقاصد السياحية بكلفة 80 ألف دولار ،ومشروع تدريبات وزيادة الوعي السياحي والمهارات السياحية بكلفة 90 ألف دولار ومشروع إدارة قنوات التوريدات والخدمات بكلفة 130 ألف دولار،ومشروع تحسين جودة ومبيعات المصنوعات الحرفية بكلفة 70 ألف دولار ومشروع دور الضيافة المحلية، بكلفة 70 ألف دولار للترويج و100 ألف دولار أمريكي للتطوير، ومشروع إنشاء مبادرة المنح التطوعية لتسهيل قيام السائحين بمنح تطوعية للاستفادة في تخفيف حدة الفقر بكلفة 40 ألف دولار ومشروع في المدن التراثية بكلفة 190 ألف دولار أمريكي ، ومشروع محافظة المحويت بكلفة 150 ألف دولار أمريكي،ومشروع محافظة إب الذي تبلغ كلفته 160 ألف دولار أمريكي ومشروع محافظة ريمة بكلفة 100 ألف دولار، ومشروع السياحة البيئية في جبل بورا بكلفة 170 ألف دولار.

ولفت المشاركون إلى انه لضمان نجاح هذه المشاريع التي ستعمل على امتصاص البطالة والتخفيف من الفقر من الضروري تعزيز الأمن والاستقرار باعتبار «السياحة والاستقرار يعيشان جنبا إلى جنب ولا يمكن لعالم السياحة أن يقبل أو يستسلم للكثير من قوى الظلام التي تحاول العبث بمستقبل الأجيال ومقدراتها.

الأرحبي يبحث مع البنك الإسلامي مشاريع الدعم في اليمن

باكو / سبأ:

شاركت اليمن ممثلة بنائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي في الاجتماع السنوي الـ 35 لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي انعقد في مدينة باكو الأذربيجانية في الفترة 23 ـ 24 يونيو الجاري.

وكان رئيس جمهورية أذربيجان الهام عليوف افتتح الاجتماع بكلمة أشاد فيها بالدور الذي يقوم به البنك الإسلامي في دعم مسيرة التنمية في الدول الأعضاء ، مستعرضا الأنشطة الاقتصادية والتنموية لجمهورية أذربيجان ، مؤكدا دعمها لجهود البنك الإسلامي التنموية .واستعرض رئيس البنك احمد محمد علي أنشطة البنك الإسلامي وخطة عمله للسنوات القادمة المتضمنة الأمن الغذائي ومكافحة الفقر ، كما تطرق إلى التسهيلات المتاحة للبنك وإمكانية الاستفادة منها.

من جانبه استعرض نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الارحبي الانجازات التي حققها البنك ومؤسساته خلال الأعوام الماضية بالرغم من الأزمة المالية والاقتصادية التي أثرت على كثير من البنوك في العالم .

وذكر عدداً من المقترحات التي من شأنها تعزيز دور البنك وتطوير أدائه ، مؤكدا ضرورة الاهتمام بمشروعات الأمن الغذائي وموارد المياه والسكان .

يشار إلى انه تم خلال الاجتماع انتخاب اليمن رئيسا للاجتماع السنوي القادم الذي سيعقد في بلادنا العام 2011م .

وضم الوفد اليمني وزير المالية نعمان الصهيبي ومسؤولين من وزراتي التخطيط والتعاون الدولي ، والمالية .

وكان الارحبي قد بحث مع رئيس البنك الإسلامي للتنمية على هامش الاجتماع علاقات التعاون الثنائي والتحضيرات للاجتماع السنوي القادم الذي سيعقد في اليمن عام 2011م وكذا دعم البنك لليمن في العديد من الاحتياجات الاقتصادية منها مساعدات الإغاثة للاجئين في صعدة .

الارحبي

وتم التوقيع على اتفاقيتي التمويل لمشروع الفرص الاقتصادية بين بلادنا وكل من البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 12500مليون دولار بصورة قرض حسن والصندوق الدولي للتنمية الزراعية أيضا بمبلغ 13 مليون دولار وبصورة منحة لا ترد ويهدف المشروع خلق فرص اقتصادية مستدامة وأنشطة مساعدة لزياد الدخل في القطاع الزراعي ويتكون من أنشطة تتمثل في تطوير سلاسل القيمة الغذائية وتشييد منشآت حصاد المياه وتمويلها في المناطق الريفية وإنشاء صندوق الفرص الاقتصادية ومتابعة تنفيذ المشروع وورش العمل .

والتقى الارحبي المهندس يوسف بن إبراهيم البسام نائب الرئيس والعضو المنتدب للصندوق السعودي للتنمية وبحث معه أوجه التعاون بين بلادنا والصندوق وخاصة استكمال التجهيزات الجارية للمشاريع في إطار منحة المملكة العربية السعودية لبلادنا بالإضافة إلى التحضيرات بشأن مشروع خط أنبوب ضخ المياه من المخا إلى مدينتي تعز إب.

كما التقى نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي بالمهندس أحمد عثمان مدير الدائرة الفنية في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي بحث معه علاقات التعاون بين بلادنا والصندوق وأيضا المشروعات المستقبلية.

كما التقى برئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) كانايو نوانزي ونقاش معه أوجه التعاون بين بلادنا والصندوق والتحضيرات لمشروع دعم القطاع السمكي.

وبحث مع كل منهم آليات التسريع في استكمال التحضير للبدء بتنفيذ المشاريع واستكمال التوقيع على بقية المبالغ المخصصة للمشاريع في إطار ما تم التعهد به في مؤتمر المانحين بلندن.

محافظ صعدة يناقش قضايا المواطنين في مجز وهجرة وفلة وآل عقاب

هاجر يناقش هموم المواطنين واحتياجاتهم في بعض مناطق صعدة

صعدة / سبأ:

ناقش محافظ صعدة طه هاجر أمس مع مشايخ واعيان مديرية مجز وهجرة فلة أوضاع مناطقهم وقضايا وهموم المواطنين واحتياجاتهم من المشاريع التنموية والخدمات الأساسية في تلك المناطق.

كما جرى بحضور أمين عام المجلس المحلي محمد العماد استعراض الجهود المبذولة لترسيخ الأمن والسلام والدور الذي تقوم به اللجنة المكلفة بالإشراف على تنفيذ الشروط الستة ودور أبناء المديرية في التعاون مع جهود الدولة في هذا الصدد.

ونوه المحافظ بجهود اللجنة المكلفة بتنفيذ الشروط الستة، مشيداً بالموقف الحكيم لفخامة رئيس الجمهورية وقراره الشجاع بوقف إطلاق النار حرصا على حقن الدماء وإحلال السلام وإعادة عملية التنمية للنهوض بواقع المحافظة.

ولفت إلى ما يوليه فخامة رئيس الجمهورية من اهتمام بالمحافظة وأبنائها حيث وجه بتلبية احتياجاتها من المشاريع وفي مقدمتها إنشاء جامعة صعدة .

كما أشاد بالمواقف الوطنية لأبناء مديرية مجز الشرفاء في الدفاع عن الثورة والجمهورية والوحدة وتصديهم للخارجين على النظام والقانون ومن تسول له نفسه المساس بأمن وسيادة الوطن ، مؤكدا أن قيادة المحافظة ستعمل على إعادة تأهيل الخدمات العامة « الكهرباء، المياه، الهاتف والطرق « بالإضافة إلى تنفيذ المشاريع التي تحتاجها المديرية في مختلف المجالات.

وحث المحافظ أبناء المديرية على مزيد من التعاون والإسهام في إحلال الأمن والسلام بما يكفل النهوض بعملية البناء والتنمية والإعمار وتجاوز آثار الفتنة.

فيما أشار مدير مديرية مجز عبدالله الغزي إلى أهمية ترسيخ السلام والأمن وتعاون أبناء المديرية بهذا الخصوص، لافتاً إلى دورهم في مواجهة العناصر الخارجة على النظام والقانون.

وتطرق إلى المشاريع التي تحتاجها المديرية ، مشيداً بدعم قيادة المحافظة واهتمامها بتلبية احتياجات المديرية من المشاريع وسرعة تنفيذها.

بدورهم أكد أبناء مديرية مجز وهجرة فلة دعمهم لجهود اللجنة المكلفة بإحلال السلام وتثمينهم لمواقف الدولة والمواقف الحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية في تسامحه وعفوه وحرصه الكبير على حقن الدماء والنهوض بتنمية المحافظة، كما أشادوا بجهود قيادة المحافظة في إعادة الأوضاع إلى طبيعتها وتحقيق السلام والأمن والتنمية والإعمار.

من ناحية ثانية التقى محافظ صعدة طه هاجر أمس مشايخ ووجهاء واعيان منطقة آل عقاب بمديرية سحار وناقش معهم الأوضاع التي تشهدها المحافظة وخطوات تحقيق السلام والأمن وكذا أوضاع منطقة آل عقاب وقضايا المواطنين واحتياجاتهم من المشاريع التنموية والخدمات الأساسية .

وأشاد المحافظ بجهود ودور أبناء منطقة آل عقاب في تحقيق الأمن والسلام في المحافظة، والتي بدورها ستسهم في تحقيق التنمية المنشودة للمنطقة والمحافظة بشكل عام..داعياً إلى تضافر الجهود وتكاتف الجميع من اجل نشر ثقافة السلام والتسامح والمحبة.

وقال إن حصر الأضرار في الممتلكات العامة والخاصة سيتواصل لإصلاحها وإعادة إعمار ما تهدم منها..مؤكدا حرص قيادة المحافظة على انجاز المشاريع التي تحتاجها منطقة آل عقاب ومختلف مناطق ومديريات المحافظة.

وقد أكد أبناء منطقة آل عقاب وقوفهم إلى جانب جهود الدولة ومساندتها في ترسيخ السلام وتحقيق التنمية..مشيدين بمواقف رئيس الجمهورية الحكيمة وحرصه الكبير على إحلال السلام والأمن في المحافظة.

وطالبوا قيادة المحافظة بسرعة تنفيذ المشاريع والخدمات التي تحتاجها منطقتهم.

حضر اللقاء عدد من المسئولين في المحافظة.

لجنة برلمانية تزور حضرموت للاطلاع على جهود مكافحة حمى الضنك

المكلا / مجدي بازياد
تصوير/ رشيد بن شبراق

شدد وكيل محافظة حضرموت أحمد جنيد الجنيد على ضرورة تكاتف الجهود الرسمية والشعبية ووضع خطط علمية وعملية متكاملة لمكافحة حمى الضنك وبضمنها تنفيذ الإجراءات الوقائية وتكثيف الحملات التوعوية والتثقيفية.

وثمن الوكيل الجنيد لدى حضوره أمس اللقاء الذي عقد بمختبرات الصحة العامة وضم السلطة المحلية ولجنة الصحة بمجلس النواب ووفد منظمة الصحة العالمية ومنظمات المجتمع المدني بالمحافظة كافة الجهود التي تبذل من قبل مكتبي الصحة العامة والسكان والأشغال العامة ومؤسسة العون للتنمية والجهات ذات العلاقة لوضع خطة شاملة ومتكاملة لمكافحة هذا الداء الذي بدأ يحصد أرواح المواطنين في حضرموت، وطالب لجنة الصحة بمجلس النواب برفع تقرير متكامل لمجلس النواب عن الإحتياجات والمتطلبات المهمة لمكافحة الضنك في حضرموت.

بدوره أكد الدكتور منصور الشهاري عضو مجلس النواب رئيس اللجنة المصغرة لتقصي الحقائق حول حمى الضنك في حضرموت أن الهدف من الزيارة هو الإطلاع عن قرب على دور السلطة المحلية ومكتب الصحة في مواجهة هذا الداء ، مضيفا ان اللجنة سترفع تقريرا متكاملا لمجلس النواب بمطالب واحتياجات الجهات المعنية لمكافحة الضنك في حضرموت والمحافظات الأخرى.

من جهته رحب المدير العام لمكتب الصحة العامة والسكان بمشاركة وحضور لجنة الصحة في مجلس النواب ووفد منظمة الصحة العالمية مستعرضا الإجراءات المتخذة منذ منتصف فبراير حتى الشهر الحالي من قبل مكتب الصحة والجهات ذات العلاقة في مكاتب الأشغال والإصحاح البيئي والصحة المدرسية ومؤسسة العون وكافة منظمات المجتمع المدني مؤكدا أن حضرموت تعيش وضعا صحيا يحتاج لمساعدة وعون الحكومة والجهات المانحة لتفادي هذه الأزمة الصحية.

بدورها باركت الدكتورة ريم عبدالهادي مستشارة منظمة الصحة العالمية كل الجهود المبذولة وأعربت عن سعادتها بهذا الحشد وتوحيد الطاقات لمكافحة الضنك ، وأشارت إلى ضرورة إرسال رسائل مباشرة وقصيرة إلى المجتمع للتوعية بمخاطر حمى الضنك ، وطالبت أصحاب القرار بمباركة هذه الخطوات ماديا ومعنويا لمحاصرة هذا المرض وإنهائه في حضرموت وكل محافظات الجمهورية ، مؤكدة استعداد المنظمة تقديم كافة خبراتها في هذا المجال.

إلى ذلك أشار الدكتور عادل باحميد المدير التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية إلى أن هذه الحملة الهادفة مكافحة حمى الضنك تأتي في ظل الشراكة التي تجمع مكتب الصحة بالمحافظة والمؤسسة بمباركة السلطة المحلية ، مضيفا أنه منذ الإعلان عن ظهور حمى الضنك في المكلا تم العمل على تنسيق العمل والإستفادة من خبرات المملكة العربية السعودية التي ضربتها حمى الضنك بقوة في العام 2003م الأمر الذي دعا الحكومة السعودية إلى إنفاق مبالغ طائلة وإعداد برنامج شامل ومتكامل بكلفة مليار وثمانمائة مليون ريال سعودي.

واستعرض باحميد الإجراءات المتخذة ونتائج زيارة الفريق الإستشاري من كرسي الشيخ محمد حسين العمودي وأهداف الزيارة التي شملت لقاء السلطة المحلية لمباركة العمل والإطلاع على أوضاع حمى الضنك في مديريات المكلا والغيل والشحر وتدريب الكوادر الصحية على مختلف المستويات في جوانب التشخيص والعلاج وتقييم الوضع البيئي والبحث عن أماكن توالد البعوض بالإضافة إلى تدريب الكوادر الفنية في الأشغال العامة ومكتب الصحة على القيام بعمليات الإستكشاف والتحري الحشري للبعوض في مختلف الأطوار وتكثيف الحملات الإعلامية والتوعية والتثقيف بمخاطر حمى الضنك.

وأشار الدكتور عادل باحميد إلى أن توصيات فريق كرسي الشيخ محمد حسين العمودي للحميات الفيروسية النزفية بكلية الطب بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة تضمنت ضرورة توفير جهاز البي سي آر لأهميته في تشخيص المرض وإرسال متدربين إلى المملكة وإنشاء مختبر وفريق تحر والإتفاق على إنشاء موقع إليكتروني يتضمن معلومات مهمة ونافذة للتواصل وتوفير خط ساخن في غرفة العمليات للإبلاغ عن أية إصابات وعن بؤر البعوض والإستفادة من المتطوعين وتعزيز دور الترصد الوبائي وطباعة البروشورات والاقراص المدمجة وتدريب الكوادر الصحية وإيلاء البيئة داخل المستشفيات والمدارس عناية أكبر خاصة في الإجازة الصيفية.

واعتبر المدير التنفيذي أزمة حمى الضنك رغم فداحتها فرصة لتغيير سلوكيات الكثير من المواطنين وخلق ثقافة ووعي مجتمعي لقطع الطريق أمام انتشار حميات وأمراض أخرى.

حضر اللقاء الإخوة صالح عبود العمقي رئيس لجنة التخطيط والتنمية بالهيئة الإدارية لمحلي حضرموت ومحمد أحمد بن زياد الأمين العام للمجلس المحلي بمديرية مدينة المكلا ومديرو المستشفيات والمراكز الصحية والجهات ذات العلاقة في الاشغال والصحة المدرسية والإصحاح البيئي.

الجنة البرلمانية تتطلع على جهود مكافحة حمى الضنك في حضرموت

منصورالشهاري

عادل باحميد

ريم عبدالهادي

تراجع حجم التبادل التجاري بين اليمن والاتحاد الأوروبي إلى 9ر208 مليار عام 2009م

صنعاء / سبأ:

تراجع حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول الإتحاد الأوروبي العام الماضي إلى نحو 208 مليارات و 915 مليون ريال مقارنة بـ 250 ملياراً و 939 مليون ريال تقريباً خلال العام 2008م وبنسبة تراجع تجاوزت 16 بالمائة .

وأوضحت بيانات أولية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء - حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها- أن واردات اليمن من دول الإتحاد الأوروبي انخفضت من 225 مليارا و135 مليون ريال عام 2008م إلى 200 مليار و494 مليون ريال في عام 2009م .

وأشارت البيانات إلى إن صادرات اليمن من المشتقات النفطية والأسماك وبعض السلع الزراعية والصادرات الأخرى إلى دول الاتحاد الأوروبي شهدت أيضا انخفاضاً ملحوظاً خلال العام الماضي حيث بلغت قيمتها 8 مليارات و421 مليون ريال مقارنة بـ 25 ملياراً و803 ملايين ريال في العام السابق له وبنسبة تراجع تجاوزت 67 بالمائة .

ووفقا لخبراء ومحللين اقتصاديين فإن تراجع أسعار السلع لاسيما الزراعية والحديد ومواد البناء والمعدات أحد العوامل المؤثرة سلباً في معدل الانخفاض في صادرات اليمن وارداتها خلال العام الماضي، فضلا عن تراجع الطلب الاستهلاكي جراء الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي أثر كثيرا على المؤشرات والتكتلات الاقتصادية بين اليمن ودول العالم خاصة الإتحاد الأوروبي .

وأفادت البيانات الإحصائية أن فرنسا احتلت المرتبة الأولى من بين دول الإتحاد الأوروبي استيرادا للسلع والصادرات اليمنية حيث تجاوزت قيمة صادرات اليمن إليها العام الماضي 3 مليارات و 197 مليون ريال، تلتها ألمانيا بما قيمته مليار و438 مليون ريال تقريبا من الصادرات اليمنية كالأسماك والعسل وغيرها .

وبحسب البيانات فإن واردات اليمن من السلع الغذائية والأقمشة والملبوسات والمواد والأجهزة الإلكترونية من فرنسا بلغت العام الماضي 36 مليارا و342 مليون ريال، فيما بلغت وارداتنا من ألمانيا ما يقارب 38 ملياراً و341 مليون ريال،كما شكلت الواردات من هولندا العام الماضي ما قيمته 37 ملياراً و463 مليون ريال .

يشار إلى أن الميزان التجاري بين اليمن والإتحاد الأوروبي بلغ خلال العام الماضي 192 ملياراً و73 مليون ريال لصالح دول الإتحاد .